الجامعة الإسلامية بمنيسوتا
Islamic University of Minnesota

JOISR
مجلة البحث العلمي الإسلامي
Journal of Islamic Scientific Research

أكاديمية الإمام البخاري الدولية
INTERNATIONAL IMAM EL BOUKHARY ACADEMY

مجلة البحث العلمي الإسلامي

ردمد النسخة الإلكترونية E-ISSN: 2708-180X
ردمد النسخة المطبوعة ISSN: 2708-1796

عدد خاص بالمؤتمر الدولي السادس بعنوان
جهود الإمام الشافعي في تعزيز حجية السنة النبوية

Special Issue on the Sixth International Conference:
Imam Al-Shafi'i's Efforts in Strengthening the Authority of the Prophetic Sunnah

جهود الإمام الشافعي في الردّ على منكري السُّنّة وإثبات حجيتها

Efforts of Imam al-Shafi'i in Refuting Sunnah-Deniers and Establishing its Authority

DOI: https://doi.org/10.55625/joisr-conf6-09

سهاد تحسين الياس دولة
Doleh Suhad Tahseen Elias

باحثة دكتوراه
PhD Researcher

Std1169@gmail.com

Pages: 165 – 180 | 180 – 165 :الصفحات

اعداد: سهاد تحسين الياس دولة
باحثة دكتوراة

Prepared by: Doleh Suhad Tahseen Elias
PhD Researcher

Std1169@gmail.com

جهود الإمام الشافعي في الردّ على منكري السُّنّة وإثبات حجيتها

«Efforts of Imam al-Shafi'i in Refuting Sunnah-Deniers and Establishing its Authority»

https://doi.org/10.55625/joisr-conf6-09

المؤتمر الدولي السادس
جهود الإمام الشافعي في تعزيز حجية السنة النبوية
برعاية سماحة مفتي الجمهورية اللبنانية
الشيخ القاضي عبد اللطيف دريان حفظه الله

ملخص

الحمدُ للهِ الذي جعلَ سُنّةَ نبيّه -ﷺ- بيانًا لكتابه، والصلاةُ والسلام على من أُمرنا باتباعه واقتفاء أثره، وبعد: تتناول هذه الدراسة قضية حجية السنة النبوية في ظل تصاعد الاتجاهات الفكرية المعاصرة التي تنكر أو تُضعف مكانتها التشريعية، وما نتج عن ذلك من اضطراب في فهم النصوص وانحراف في منهج الاستدلال. وتتمثّل مشكلة البحث في انتشار شبهات منكري السنة القائمة على دعوى «الاكتفاء بالقرآن» أو التشكيك في ثبوت الرواية، مما يبرز الحاجة إلى معالجة علمية رصينة. ويهدف البحث إلى بيان تلك الشبهات ونقضها، بالاستناد إلى منهج الإمام الشافعي؛ بوصفه المؤسس الأول للتقعيد العلمي لحجية السنة، والموضح لقواعد قبول الخبر ونقده. وتعتمد الدراسة المنهج التحليلي التأصيلي، مع استجلاء آليات الرد على منكري السنة وفق الأصول التي قررها الشافعي.

الكلمات المفتاحية: حجية السنة النبوية – الإمام الشافعي – منكرو السنة – أصول الفقه – الشبهات المعاصرة.

Abstract

All praise is due to Allah, who made His Prophet›s Sunnah an explanation of His Book.

This study examines the authority of the Prophetic Sunnah amidst contemporary trends that deny or undermine its legislative status. The research addresses the misconceptions of «Sunnah-deniers» who claim the «Sufficiency of the Quran» or doubt Hadith authenticity. It aims to refute these claims by relying on Imam al-Shafi'i›s methodology as the pioneer of the systematic grounding of the Sunnah›s authority. The study adopts an analytical-foundational approach to elucidate the mechanisms of responding to these misconceptions according to the principles established by al-Shafi'i.

Keywords: Authority of Sunnah – Imam al-Shafi'i – Sunnah Deniers – Usul al-Fiqh – Contemporary Misconceptions.

المقدمة

الحمـدُ للّٰهِ الذي أنزل الفرقان علـى عبده ليكون للعالمين نذيراً، وجعـل السُّنّة النبوية بياناً وتفصيلاً لما أجمله الكتاب تبياناً، والصلاة والسلام على نبينا محمد ﷺ القائل: «ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه[1]»، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان.

أمـا بعـد؛ تُعدُّ السُّنّة النبوية المصـدر الثاني للتشريع الإسلامي، والركيـزة الأساسية لفهم مقاصـد الشرع وتطبيق أحكامه؛ إذ لا يستقيم فهم النصوص القرآنية ولا يكتمل امتثالها دون ما جاء به رسول الله ﷺ من بيان وتوضيح. ورغم هذه المكانة المركزية، فقد شهد التاريخ الإسلامي قديمًـا وحديثًا دعوات شككت في حجيـة السُّنّة، زاعمةً اكتفاء الأمة بالقرآن الكريم وحده، وهو ما عُـرف بتيار «منكري السُّنّـة». إن هذه الدعوات لا تمسُّ فرعاً فقهياً فحسـب، بل تهدد أصل الدين وقاعدة الطاعة والاتباع، مما يفتح الباب أمام الفوضى التشريعية والتأويلات المنفلتة.

وفـي خضم هذه التحديات، بـرزت العبقرية الأصولية للإمـام الشافعي (ت ٢٠٤هـ)، الذي شيّد صرحاً علمياً منيعاً لحماية السنة النبوية، وصاغ في مؤلفاته –وعلى رأسها «الرسالة» و«جماع العلـم»– منهجاً محكماً يجمع بين الدليل النقلي والبرهان العقلي، مؤسساً بذلك لعلم أصول الفقه كمنهجٍ منضبط لحفظ السُّنّة وضمان حجيتها.

(١) أبو داود ،سليمان بن الاشعث، سنن ابي داود، كتاب السنة، باب في لزوم السنة، رقم (٤٦٠٤)، دار الرسالة العالمية، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ،(١٣/٧). وقال الأرنؤوط: إسناده صحيح.

أولاً: أهمية البحث: تتجلى أهمية هذا البحث في إبراز السبق التاريخي والمنهجي للإمام الشافعي في الذود عن السُّنّة، وجمع الشبهات التي أثيرت حولها قديماً وحديثاً لبيان تهافتها أمام القواعد الأصولية، وتقديم هذه الردود برؤية علمية معاصرة تلبي احتياجات الباحثين في مواجهة التيارات المشككة.

ثانياً: أسباب اختيار الموضوع:

الحاجة الملحة لإعادة تفعيل الحجج الأصولية في وجه الموجات المعاصرة لإنكار السُّنّة.

مركزية منهج الإمام الشافعي كونه أول من واجه هذه التيارات بمنطقية علمية شاملة.

ندرة الدراسات التي تزاوج بين العرض التحليلي للشبهات المعاصرة وبين الردود الشافعية المباشرة عليها في إطار واحد.

ثالثاً: إشكالية البحث: تتمحور إشكالية البحث في السؤال الرئيس الآتي: ما هي معالم منهج الإمام الشافعي في الردّ على منكري السُّنّة، وكيف ساهمت قواعده الأصولية في ترسيخ حجيتها أمام الشبهات؟ وينبثق عن هذا السؤال تساؤلات حول طبيعة الشبهات المثارة، والأدلة الشرعية والعقلية التي اعتمدها الشافعي، وآثار هذا الإنكار على بنية التشريع الإسلامي.

رابعاً: الدراسات السابقة: تنوعت الجهود العلمية بين تناول حجية السُّنّة عموماً أو دراسة فقه الشافعي، إلا أن هذا البحث يسعى للتميز بالربط المباشر بين «الشبهة» و«المعالجة الشافعية»، مع إسقاط ذلك على الطرح المعاصر لمنكري السنة.

خامساً: منهج البحث: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في عرض الشبهات وتفكيكها، والمنهج الاستقرائي في تتبع الأدلة من مظانّها في كتب الإمام الشافعي، والمنهج النقدي في تقييم الحجج ومقارنتها بالواقع المعاصر.

سادساً: خطة البحث:

انتظم البحث في مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة، وذلك على النحو الآتي:

المبحث الأول: الإطار النظري حول منكري السُّنّة.

المطلب الأول: تعريف منكري السُّنّة.

المطلب الثاني: الجذور التاريخية والفكرية لإنكار السُّنّة مع أبرز الأمثلة.

المطلب الثالث «منهجية التفسير عند منكري السنة (القراءة المعاصرة)»

تجريد النص من سياقه/ تحميل اللفظ ما لا يحتمل/ ادعاء تاريخية النص.

المبحث الثاني: الأدلة الشرعية والعلمية على حجية السُّنّة.

المطلب الأول: الأدلة من القرآن (آيات الطاعة، البيان، والتحاكم).

المطلب الثاني: الأدلة من السُّنّة النبوية.

المطلب الثالث: إجماع السلف وأقوال الأئمة في حجية السُّنّة.

المطلب الرابع: جهود الإمام الشافعي في تقرير حجية السُّنّة (منهجه في الرسالة، الجمع بين الدليل النقلي والعقلي، تأسيسه لأصول الاستدلال).

المبحث الثالث: الردّ التفصيلي على شبهات منكري السُّنّة وآثار إنكارها

المطلب الأول: الردّ على شبهة الاكتفاء بالقرآن (تحليل شرعي ومنطقي).

المطلب الثاني: الردّ على شبهات الرواية

- اختلاف الأحاديث /• خبر الآحاد / • دعوى الوضع والتحريف.

المطلب الثالث: آثار إنكار السُّنّة على العقيدة والتشريع.

المطلب الرابع: نماذج تطبيقية توضح استحالة العمل بالقرآن دون السُّنّة.

الخاتمة: وتتضمن أهم النتائج والتوصيات.

المبحث الأول: الإطار النظري حول منكري السُّنّة

يُعدُّ المبحث المتعلق بمُنكري السنة النبوية مدخلاً استراتيجياً لتفكيك أحد أعنف التيارات الفكريــة التي شهدها التاريخ الإسلامي؛ نظراً لما ينطوي عليه من مساسٍ مباشرٍ بأصول التشريع ومنظومة الوحي. ويرمي هذا المبحث إلى استجلاء حقيقة هذا المسلك، وتتبع جذوره التاريخية، ورصد مظاهر الانحراف فيه، مع بيان ارتداداته العميقة على البنية الشرعية والفكرية للأمة

المطلب الأول: تعريف منكري السُّنّة

يطلق مصطلح منكــري السُّنّة أو القرآنيين على جماعات أو أفراد يزعمون الاكتفاء بالقرآن الكريــم وحده، ويرفضون السنّــة النبوية جملةً وتفصيــلاً بوصفها مصدراً للتشريــع. وهذا التيار قديم النشأة، وقد حذّر منه النبي ﷺ بقوله: «يُوشِكُ الرَّجُلُ مُتَّكِئًا عَلَى أَرِيكَتِه، يُحَدَّثُ بِحَدِيثٍ مِنْ حَدِيثِــي، فَيَقُولُ: بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ كِتَابُ اللَّهِ عَــزَّ وَجَلَّ، فَمَا وَجَدْنَا فِيهِ مِنْ حَلَالٍ اسْتَحْلَلْنَاهُ، وَمَا وَجَدْنَا فِيهِ مِنْ حَرَامٍ حَرَّمْنَاهُ، أَلَا وَإِنَّ مَا حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِثْلُ مَا حَرَّمَ اللَّهُ»[1]

يتشعب هذا الاتجاه إلى مسارات متباينة في ظاهرها، متحدة في مآلاتها؛ فبين منادٍ بإسقاط السنــة جملة وتفصيــلاً، وبين مقتصرٍ على المتواتر منها، أو مكتــفٍ بالجانب التطبيقي (الفعلي) دون التشريــع القولــي. إلا أن هذه التقديرات -علــى اختلاف منطلقاتها- تفضي فــي النهاية إلى نتيجةٍ حتمية واحدة، وهي تقويض أركان الشريعة عبر تعطيل السواد الأعظم من السنة النبوية.

المطلب الثاني: الجذور التاريخية والفكرية لإنكار السُّنّة مع أبرز الأمثلة

لــم تكن ظاهرة إنكار السنة النبوية وليدة العصــر الحديث، بل تمتد جذورها التاريخية إلى بواكير القرن الأول الهجري؛ إذ بدأت تلوح في الأفق بعض التوجهات التي حاولت الاستغناء بالقرآن الكريم عن السنة النبوية الشريفة كمرجع تشريعي مستقل، وقد نبع هذا التوجه ابتداءً من قصورٍ في إدراك المنزلة التشريعية للسنة النبوية وحجيتها في بيان الأحكام القرآنيّة وتفصيلها.[2]،كما يتبين ذلك مما يلي:

كمــا جرى فــي مجلس تحديث لعمران بن حصيــن رضي الله عنه، «بَيْنَمَا عِمْرَانُ بْــنُ حُصَيْنٍ يُحَدِّثُ، عَــنْ سُنَّــةِ نَبِيِّنَا ﷺ إِذْ قَالَ لَهُ رَجُلٌ: يَا أَبَا نُجَيْد، حَدَّثَنَا بِالْقُرْآنِ، فَقَالَ لَهُ عِمْرَانُ: «أَنْتَ وَأَصْحَابُكَ يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ، أَكُنْتَ مُحَدِّثِي عَنِ الصَّلَاةِ وَمَا فِيهَا وَحُدُودِهَا؟ أَكُنْتَ مُحَدِّثِي عَنِ الزَّكَاةِ فِي الذَّهَبِ وَالْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَأَصْنَافِ الْمَالِ؟ وَلَكِنْ قَدْ شَهِدْتُ وَغِبْتَ أَنْتَ» ، ثُمَّ قَالَ: «فَرَضَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِــي الــزَّكَاةِ كَذَا وَكَذَا» وَقَالَ الرَّجُلُ: أَحْيَيْتَنِي أَحْيَاكَ اللَّهُ. قَــالَ الْحَسَنُ: فَمَا مَاتَ ذَلِكَ الرَّجُلُ حَتَّى

(١) ابن ماجة. محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٣هـ). سنن ابن ماجة،تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي.كتاب الايمان.باب تعظيم حديث رسول الله ﷺ. رقم ١٢ (٦/١). وهو حديث صحيح.

(٢) .أنظر:الغروي. سيد عبد الماجد. انكار السنة تاريخه وطرقه ودوافعه. معهد الدراسات الحديث. ص٤١.

صَارَ مِنْ فُقَهَاءِ الْمُسْلِمِينَ!»[١]

في العصر الحديث: نشأت في الهند أواخر القرن التاسع عشر على يد عبد الله جكرالوي[٢] تأثراً بالمناهج العقلية الغربية، ثم انتقلت لمصر عام ١٩٠٦ عبر مقال محمد توفيق صدقي[٣] «الإسلام هو القرآن وحده» بمجلة المنار.

المطلب الثالث: «منهجية التفسير عند منكري السنة (القراءة المعاصرة)»

تجريد النص من سياقه/ تحميل اللفظ ما لا يحتمل/ ادعاء تاريخية النص

يعتمد منكرو السنة في عصرنا الحالي على طرق محددة لتفسير القرآن بعيداً عن هدي الرسول ﷺ، وهذه الطرق تتلخص في ثلاث ركائز:

١- تجريد النص من سياقه (فصل الآية عن سبب نزولها):

يتعاملون مع آيات القرآن وكأنها نصوص لغوية عامة لا علاقة لها بالزمان أو المكان الذي نزلت فيه. وهم بذلك يتجاهلون «أسباب النزول» والشرح العملي الذي قدمه الرسول ﷺ لأصحابه، لكي يستطيعوا إعطاء الآية معاني جديدة تناسب أهواءهم.[٤]

٢- تحميل اللفظ ما لا يحتمل (تغيير معاني الكلمات الشرعية): يقومون بترك المعاني المعروفة للعبادات (مثل الصلاة والحج والزكاة) التي علمنا إياها الرسول ﷺ، ويبحثون عن معانٍ لغوية قديمة ومهجورة للكلمات ليصرفوا الناس عن الأحكام الشرعية. فمثلاً، يزعمون أن «الصلاة» هي مجرد دعاء قلبي وليست ركوعاً وسجوداً كما فعل الرسول ﷺ.[٥]

٣- ادعاء «تاريخية النص» (القول بأن الأحكام كانت لزمان قديم فقط) يدعي هؤلاء أن أحكام القرآن والسنة كانت خاصة فقط بالمجتمع الذي عاش فيه الرسول ﷺ والجيل الأول من الصحابة، وأنها لا تصلح لزماننا هذا. وبناءً عليه، يطالبون بترك الأحكام الشرعية الواضحة بدعوى أن «الزمن تغير»، مما يؤدي في النهاية[٦] .

---

(١) الحاكم، محمد بن عبد الله، المستدرك على الصحيحين،كتاب العلم، رقم٣٧٢، دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: ١. ١٤١١ – ١٩٩٠ (١/ ١٩٢). «وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.»

(٢) عبد الله جكرالوي: وُلد في باكستان عام ١٨٣٠، وتُوفِّي عام ١٩١٤، ويُعَد أبرز أعلام هذا النسق العقائدي؛ إذ إنه أسَّس في عام ١٩٠٢ الحركة القرآنية. حوار الثقافات. https://url-shortener.me/51KM

(٣) محمد توفيق صدقي (١٨٨١–١٩٢٠) طبيب وباحث ومفكر مصري، يعتبر من أوائل القرآنيين في القرن العشرين. https:// ar.wikipedia.org/wiki

(٤) أنظر: محمد شحرور. الكتاب والقرآن: قراءة معاصرة، دار الساقي – بيروت – ط١. ١٩٩٠م، ص ٤٥–٥٢. وينظر أيضاً: عبد المجيد الشرفي، الإسلام بين الرسالة والتاريخ، دار الطليعة – بيروت – ط١، ٢٠٠١م، ص ٦.

(٥) انظر: صدقي، محمد توفيق، مقال: الإسلام هو القرآن وحده، مجلة المنار، القاهرة ١٩٠٦م،المجلد التاسع.(٥١٥/٧) وينظر: إبراهيم فوزي، تدوين السنة، دار رياض الريس – لندن – ط١، ١٩٩٤م، ص ١٨–٢٥.

(٦) أنظر: نصر حامد أبو زيد، مفهوم النص: دراسة في علوم القرآن، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط٣، ١٩٩٦م، ص ٩٣–١١٠. وينظر أيضاً: محمد أركون، تاريخية الفكر العربي الإسلامي، مركز الإنماء القومي، بيروت، ط٢، ١٩٩٦م، ص ١٥٤

المبحث الثاني: الأدلة الشرعية والعلمية على حجية السُّنّة

المطلب الأول: الأدلة من القرآن الكريم (آيات الطاعة، والبيان، والتحاكم)

أقام القرآن الكريم الحجةَ القاطعة والبرهان الساطع على وجوب اتباع سنة رسول الله ﷺ، مكرساً منزلتها كقرينةٍ للكتاب في التشريع ومصدرٍ أصيلٍ للأحكام؛ ويمكن استقراءُ هذه الأدلة القطعية وتصنيفها ضمن ثلاثة محاور رئيسة:

١- آيات الأمر بطاعة الرسول ﷺ طاعةً مطلقة: قرن الله -سبحانه وتعالى- طاعته بطاعة رسوله ﷺ في أكثر من ثلاثين موضعاً، بل جعل طاعة الرسول ﷺ هي عين طاعة الله -تعالى- في قوله: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ (النساء: ٨٠). وهذا يدل على أن كل ما يصدر عن الرسول ﷺ من أمر ونهي هو وحي يجب اتباعه، وليس مجرد رأي بشري يمكن الاستغناء عنه.[١]

٢- آيات بيان الرسول ﷺ للقرآن (مقام التبيين): نص القرآن الكريم على أن وظيفة الرسول ﷺ ليست «إيصال» النص فقط، بل «بيانه» وتوضيحه، قال تعالى: ﴿وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلذِّكۡرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ﴾ (النحل: ٤٤). فالسنة هي التوضيح العملي والقولي لمراد الله -تعالى-، ومن أنكر السنة فقد عطل قدرة الناس على فهم القرآن كما أراده الله.[٢]

٣- آيات وجوب التحاكم إلى الرسول ﷺ عند النزاع: جعل الله الإيمان مشروطاً بالرضا بحكم الرسول ﷺ والتسليم له، قال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤۡمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيۡنَهُمۡ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ حَرَجٗا مِّمَّا قَضَيۡتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسۡلِيمٗا ٦٥﴾ (النساء: ٦٥). وهذا التحاكم لا يقتصر على حياته فحسب، بل هو تحاكم إلى سنته بعد وفاته بإجماع العلماء.[٣]

المطلب الثاني: الأدلة من السُّنّة النبوية

«لم يترك رسول الله ﷺ الأمةَ عرضةً لرياح الفتن التي قد تضرب أصول التشريع، بل استشرف بنور النبوةِ محاولات التشكيك في مكانة السنة؛ فوردت عنه أحاديث صريحة وقاطعة تقرر أن ما ينطق به هو وحيٌ إلهيٌ وتشريعٌ ملزم، ومن أصول تلك البينات النبوية:

١- التحذير النبوي الصريح من «القرآنيين»: أخبر ﷺ بوحي من ربه عن ظهور أقلام وألسنة تدعو للاكتفاء بالقرآن وترك السنة، فقال»: ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه، ألا يوشك رجل شبعان على أريكته يقول: عليكم بهذا القرآن، فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه، وما وجدتم

---

(١) انظر: الشافعي، محمد بن إدريس، الرسالة، تحقيق: أحمد شاكر، مكتبة الحلبي، مصر، ط١، ١٩٤٠م، ص(٧٣-٧٦).

(٢) انظر: السيوطي، جلال الدين، مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط٣، ١٩٧٩م،ص (٣٤-٣٨).

(٣) انظر أبو داود، سليمان بن الاشعث، سنن ابي داود، كتاب السنة، باب في لزوم السنة، رقم (٤٦٠٤)، دار الرسالة العالمية، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ،(١٣/٧). ابن كثير، إسماعيل بن عمر،تفسير القرآن العظيم، دار طيبة، المدينة المنورة، ط٢، ١٩٩٩م، ج٢(٣٤٨-٣٥٠) .

فيــه من حرام فحرمــوه».[1] وفي هذا الحديث معجزة ظاهرة، حيث وصــف حال هؤلاء المنكرين بدقة قبل ظهورهم بقرون.

٢- الأمـر باتبـاع سنتـه وسنـة الخلفـاء من بعـده: أكد الرســول ﷺ علــى أن النجاة من الاختــلاف والفرقة تكمن في التمسك بهديه، كما فــي حديث العرباض بن سارية»: فعليكم بسنتي وسنــة الخلفاء المهديين الراشدين، تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ[2] فلو لم تكن السنة حجة واجبة الاتباع لما جعلها ﷺ طوق نجاة من الاختلاف.

٣- النهي عن التفريق بين الكتاب والسنة في التشريع: بين الرسول ﷺ أن ما يحرمه هو بمنزلــة مــا يحرمه الله -تعالى- في كتابه، فقــال: «ألا وإن ما حرم رسول الله مثل ما حرم الله»[3] وهذا يقطع الطريق على من يحاولون حصر الحرام والحلال فيما نص عليه القرآن صراحة فقط.

المطلب الثالث: إجماع السلف وأقوال الأئمة في حجية السُنّة.

«انعقــد إجماع سلف الأمــة وأئمتها على تلازم الكتــاب والسنة في التشريــع، باعتبار السنة البيان النبوي الشارح والضروري لمراد الله -تعالى- في كتابه؛ وقد تواترت آثارهم في تقرير هذا الأصل الأصيل، ومن أبرز مواقفهم المحفوظة في ذلك:

١- الصحابة الكرام: أجمعوا عملياً على تقديم حكم الرسول ﷺ على آرائهم واجتهاداتهم في كل نازلة.[4]

٢- الإمــام أبــو حنيفة: قال الإمام الفقيــه النعمان بن ثابت الكوفــي (ت ١٥٠هـ): «إذا جاء الحديث عن رسول الله ﷺ فعلى الرأس والعين».[5]

٣- الإمام مالك: قال إمام دار الهجرة مالك بن أنس الأصبحي (ت ١٧٩هـ): «السنة سفينة نوح، من ركبها نجا، ومن تخلف عنها غرق».[6]

٤- الإمام أحمد: قال إمام أهل السنة أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١هـ): «من

---

(١) أبو داود ،سليمان بن الاشعث، سنن ابي داود، كتاب السنة، باب في لزوم السنة، رقم (٤٦٠٤)، دار الرسالة العالمية، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ،(١٣/٧). وقال الأرنؤوط: إسناده صحيح.

(٢) الترمذي، محمد بن عيسى، سنن الترمذي، كتاب العلم، باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع. رقم (٢٦٧٦)، تحقيق:بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت،ط ١، ١٩٩٦م(٤٠٨/٤).وقال الترمذي حديث حسن صحيح.

(٣) ابن ماجه، محمد بن يزيد، سنن ابن ماجة، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.كتاب المقدمة، باب تعظيم حديث رسول الله، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، رقم (١٢)، (٦/١). وهو حديث صحيح.

(٤) انظر: القرطبي، يوسف بن عبد الله بن محمد (ت ٤٦٣هـ)، جامع بيان العلم وفضله، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي - السعودية، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م، (١١٨٥/٢).

(٥) الأندلسي، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم (ت ٤٥٦هـ)، الإحكام في أصول الأحكام، دار الآفاق الجديدة - بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م،(٢٢٤/٦).

(٦) . أنظر: السيوطي، مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة، ص ٥٤. مرجع سابق.

ردَّ حديث رسول الله ﷺ فهو على شفا هلكة».[1]

المطلب الرابع: جهود الإمام الشافعي في تقرير حجية السُنّة

يتبـوأ الإمام الشافعي (ت ٢٠٤هـ) مكانةً ريادية في تاريخ الفقـه الإسلامي؛ لكونه أول من قعّـد نظريةً منهجيةً متكاملـة لإثبات حجية السنة النبوية وتأصيل منزلتهـا في كتابه (الرسالة)، وقد اتسم جهده التأصيلي بملامح منهجية فريدة، نبرزها في الآتي:

١- منهجـه فـي كتاب «الرسالة»: انفرد الشافعي بوضع منهج استدلالي لم يسبقه إليه أحد، حيث جعل السنة شقيقة القرآن في التشريع، ويقول في ذلك نصاً: «كل ما حكم به رسول الله ﷺ فهو مما فهمه من القرآن.[2]» فالسنة عنده ليست مجرد نصوص، بل هي وحيٌ مبين لمراد الله.

٢- الجمـع بيـن الدليـل النقلي والعقلـي: لم يكتفِ الشافعـي بسرد الآيـات والأحاديث، بل استخـدم المنطق العقلي لإقناع الخصوم، فأوضـح أن العقل يقتضي استحالة تنفيذ أوامر القرآن المجملـة (كالصلاة) دون الرجوع لبيان الرسول ﷺ ويقـول موضحاً هذا التلازم: «ولا تُقبل عن رسول الله إلا بسنة، فإن لم تكن فيه سنة فبما جعل الله لرسوله من أن يسنَّه.»[3]

٣- تأسيسه لأصول الاستدلال: وضع الشافعي القواعد الكلية التي تضبط فهم السنة، ومن أهمهـا قاعدة «البيان»، حيث قسّم طرق البيان الإلهي إلى مراتب، جاعلاً بيان الرسول ﷺ جزءاً أصيـلاً من بيان الوحي، ويقول»: «والبيان اسم جامـع لمعانٍ مجتمعة الأصول، متفرقة الفروع.»[4] وبذلك أسس لعلم أصول الفقه الذي يحمي السنة من التأويلات الفاسدة.

٤- إبطـال التعار ن المتوهـم: من أعظم جهوده تأسيس قاعدة أن السنة لا تعارض القرآن أبـداً، بـل هي تابعة له، ويقول فـي ذلك: «سنة رسول الله لا تخالف كتـاب الله، بل تتبع كتاب الله، مبينـة عن الله معنى مـا أراد.»[5] وبهذا أرسى الإمام الشافعي دعائم منهـج أصولي متكامل، لم يكتـفِ فيه بإثبـات حجية السنة النبوية فحسب، بل جعلها جزءاً بنيويـاً لا ينفصم عن بنية الوحي الإلهـي؛ ليظل جهده في (الرسالة) حائط الصد المنيع الـذي حمى السنة من التأويلات العابثة، ورسم المعالم الدقيقة للاحتجاج بها عبر العصور.

---

(١) انظر: ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي (ت٥٩٧هـ)، مناقب الإمام أحمد، تحقيق: د. عبد الله التركي، دار هجر - القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٨٨م، ص ١٨٢.

(٢) الشافعي ،محمد بن إدريس (ت ٢٠٤هـ)، الرسالة، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مكتبة الحلبي - مصر، الطبعة الأولى، ١٣٥٨هـ/١٩٤٠م، ص ٣٢.

(٣) الشافعي ، الرسالة، ص ١٠٤. مرجع سابق.

(٤) الشافعي ، الرسالة، ص ٢١.

(٥) الشافعي، الرسالة، ص٢١٤.

المبحث الثالث: الردّ التفصيلي على شبهات منكري السُّنّة وآثار إنكارها

المطلب الأول: الردّ على شبهة الاكتفاء بالقرآن (تحليل شرعي ومنطقي).

دحـ ـض الإمـام الشافعي دعوى الاكتفاء بالقـرآن الكريم ببيان تـلازم الوحيين عَقلاً ونَقلاً، مُثبتـاً أن تمام العمل بالكتاب لا يتحقق إلا باتباع بيان الرسول ﷺ في السُّنّة، حيث يقول في كتابه الرسالة:

«وضـع الله رسوله من دينـه وفرْضه وكتابه، الموضعَ الذي أبان -جل ثنـاؤه- أنه جعله عَلَمًا لدينه، بما افترض من طاعته، وحرَّم من معصيته، وأبان من فضيلته، بما قَرَن من الإيمان برسوله مع الإيمان بـه، فقال تبارك وتعالـى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَإِذَا كَانُوا۟ مَعَهُۥ عَلَىٰٓ أَمْرٍ جَامِعٍ لَّمْ يَذْهَبُوا۟ حَتَّىٰ يَسْتَـْٔذِنُوهُ﴾ (النور٦٢).

فجعل كمال ابتداء الإيمان، الذي ما سواه تَبَع له: الإيمانَ بالله ورسوله»[1].

ويرى الشافعي في مـ ـض رده على دعاة الاكتفاء بالقرآن؛ أن الحكمة الإلهية لم تنزل الكتاب وتتـرك الخلق دون هـاد أو دليل، بل جعل الرسول ﷺ بمثابة المرجـع المعياري والدليل المرشد؛ فمن رغب في إدراك كنهٍ (الدين) أو (الفرض) أو (الكتاب)، فلا سبيل له إلا التوجه نحو (العَلَم) الذي نصبه الله هادياً، إذ إن فصل العَلَم عن الطريق يفضي بالضرورة إلى التيه والضياع[2].

المطلب الثاني: الردّ على شبهات الرواية

لم تقف هجمات منكري السنة عند حدود التشكيك في أصل الحجية، بل نَفذت إلى التشكيك فـي (طرق الوصـول) والطعن في ثبوت الرواية؛ رامين من وراء ذلك إلـى تقويض الثقة بالمنقول النبـوي عبـر إثارة شبهـات انتقائية. ويروم هذا المطلـب تفكيك أبرز تلك الشبهـات والرد عليها بلسان الدليل الأثري والمنطق الأصولي، وذلك عبر المحاور الآتي:

- خبر الآحاد / • اختلاف الأحاديث / • دعوى الوضع والتحريف

١. حجيّـة خبـر الواحد (إبطـال دعوى الظنيـة): أقام الشافعي صرحـاً استدلالياً متيناً لإثبـات أن خبـر الواحد الثقة يوجـب العلم والعمل معاً، مفنداً دعاوى منكـري السُّنّة الذين زعموا عـدم كفايته في التشريع؛ حيث تتبع بدقة تاريخية ممارسات الصحابة والتابعين ليبرهن أن الأمة أجمعـت عملياً على قبول بلاغ الفرد الواحد عن الرسول ﷺ في أمور مصيرية كالقبلة والفرائض والحـدود. ولم يكتفِ الشافعي بتقرير الحجية، بل تصدى ببراعة لشبهة استدلال البعض بمطالبة عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- لشاهد ثانٍ في بعض الروايات؛ فأوضح أن مسلك عمر لم يكن طعناً في أصل «خبر الواحد»، وإنما هو من باب الاحتياط والاستيثاق؛ فالحجة تثبت بالواحد شرعاً،

(١) الشافعي،الرسالة، ص٧٣.

(٢) انظر: الشافعي، الرسالة،(٧٣-٧٦)

لكنهـا بالاثنين تزداد ثبوتاً وطمأنينة لنفس السامع، مؤكداً أن الأخبار كلما تواترت وتظاهرت كان ذلك «أثبت للحجة وأطيب لنفس السامع» دون أن ينفي ذلك وجوب العمل بالخبر المنفرد إذا صحَّ اتصاله. كما استدل بإرسال الرسول ﷺ لآحاد الصحابة (كأبي موسى الأشعري ومعاذ بن جبل) إلـى الأمصـار لتعليم الناس، معتبراً ذلك أقوى دليل شرعي علـى أن خبر الواحد هو الوسيلة التي اختارها الوحي لإقامة الحجة وتبليغ الرسالة، وبغير ذلك يتعطل جُلُّ الأحكام الشرعية العملية[1].

٢- منهجيـة دفـع التعارض (علم مختلـف الحديث): وضع الشافعي قاعـدة أصولية كبرى مفادها أن نصوص الرسول ﷺ معصومة من التناقض الحقيقي، وأن ما يتوهمه البعض «اختلافاً» هـو في الحقيقـة قصور في إدراك وجوه البيان؛ فقد يكون أحـد الحديثين عاماً والآخر مخصصاً لـه، أو أن أحدهما نسخ الآخر في زم لاحق، أو أنهما وردا في حالتين مختلفتين لكل منهما حكمه الـ ص. وقد فصّـل الشافعي في «الرسالة» طرق الجمـع بين الأحاديث، مؤكـداً أن السُنّة وحدة واحـدة يفسر بعضهـا بعضاً، ولا يجوز ضرب بعضها ببعض؛ فالأصل هـو إعمال النصين معاً متى أمكـن الجمـع، لأن إعمال الدليل أولى من إهماله. وبذلك رد على مـن اتهموا السنة بالاضطراب، مبينـاً أن «التعارض الظاهري» يـزول بمجرد إعمال القواعـد العلمية المنضبطـة التي تميز بين المطلق والمقيد، والناسخ والمنسوخ، مما يحفظ للسنة هيبتها واتساقها التشريعي.[2]

٣- صيانـة السنة مـن الوضع (المنهج النقـدي وضوابط الرواية): واجـه الشافعي شبهة التحريف والوضع بتأسيس «ميزان الناقد» الذي صار لاحقاً حجر الزاوية في علم الجرح والتعديل؛ حيـث لـم يقبل الحديث لمجرد نسبتـه إلى الرسول ﷺ، بل وضع شروطـاً صارمة في ناقل الخبر (الـراوي) تضمـن سلامة النص وصحة نسبتـه. فاشترط أن يكون الراوي ثقة فـي دينه، معروفاً بالصـدق، ضابطـاً لما يروي بحيث لا يتغير لفظ الحديث بتغير حاله، عالماً بما يحيل المعاني من الألفاظ، وأن يكون حديثه متصلاً بغير انقطاع حتى ينتهي إلى الرسول ﷺ. وبذلك أثبت الشافعي أن السنـة ليسـت «مرويات مرسلة» لا ضابط لها، بل هي علم محكـم يُنخل بالعدالة والضبط، وأن دعوى «التحريف» تسقط أمام هذا التوثيق الصارم الذي يميز بيقين بين كلام النبوة وبين ما دُسَّ عليه، مما يقطع الطريق على كل مشكك في ثبوت الرواية.[3]

المطلب الثالث: آثار إنكار السُنّة على العقيدة والتشريع

إنّ المتأمل في مآلات دعوات إنكار السنة يدركُ أنها لا تقفُ عند حدود الجدل «النصي»، بل تتجـاوز ذلك لتحدث خللاً بنيوياً يطالُ جوهر العقيـدة وأصول التشريع؛ إذ إن عزل الوحي النبوي عـن حياة الأمة يفضي بالضـرورة إلى تقويض أركان الإسلام وتفتيـت مرجعيته الحاكمة. ويمكن

(١) انظر، الشافعي، الرسالة، ص(٤٠١-٤٥٣).

(٢) انظر:الشافعي، الرسالة، ص(٢١١-٢٢٤).

(٣) انظر:الشافعي، الرسالة، ص(٣٦٩ ٣٧٣).

رصدُ هذه الآثار الخطيرة وتجلياتها عبر المحاور الآتية:

أولاً: أثر إنكار السنة على العبادات (إسقاط الفرائض)

إنَّ القرآن الكريم جاء بأصول العبادات مجملاً، وتركت السنة بيان هيئاتها وشروطها ومواقيتها. فبإنكار السنة تصبح الصلاة مجرد «دعاء» بلا ركوع ولا سجود ولا عدد، والزكاة «صدقة» بلا نُصب ولا مقادير، مما يحيل الدين إلى طقوس هلامية لا ضابط لها.

يقول الإمام الشافعي موضحاً هذه التلازمية: «فبيَّن رسول الله ﷺ عن الله: كيف فرض الصلاة؟ ومواقيتها، وأين يجهر فيها بالقراءة؟ وأين يسكت؟ وعدد الركعات في كل صلاة.. فما سنَّ رسول الله في هذا، وغيره؛ فهو مما نزل به الكتاب جملة.»[1]

ثانياً: أثر إنكار السنة على فهم القرآن (فتح باب التأويل العبثي)

السنة هي «القيد العلمي» الذي يمنع العقول من الانفلات في فهم القرآن؛ فهي التي خصصت العام وقيدت المطلق. وبغيابها، يصبح القرآن عُرضة للتلاعب اللغوي والتفسيرات الباطنية التي تُخرج النص عن مقصوده الذي أراده الله وبلغه رسوله ﷺ.

يؤكد الشافعي أن السنة هي مفتاح الفهم الصحيح بقوله»: فكان ما سَنَّ رسول الله ﷺ فيما ليس لله فيه حكمٌ، فبحُكْم الله سنَّه. وكذلك أخبرنا الله في قوله: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝٥٢ صِرَٰطِ ٱللَّهِ...﴾ الشورى (٥٢-٥٣). وقد سن رسول الله مع كتاب الله، وسنَّ فيما ليس فيه بعَيْنه نصُّ كتاب». وكل ما سن فقد ألزمنا الله اتباعه، وجعل في اتباعه طاعته، وفي العُنُود عن اتباعها معصيتَه التي لم يعذر بها خَلْقاً، ولم يجعل له من اتباع سنن رسول الله مَخْرجاً، لما وصفتُ، وما قال رسول الله[2]».

ثالثاً: الأثر العقائدي (عزل شخصية الرسول ﷺ عن الرسالة)

يؤدي هذا الفكر إلى تحويل النبي ﷺ إلى مجرد «مُبلّغ صامت» انتهت مهمته بوفاته، وهذا يصادم صريح القرآن الذي جعل طاعته ممتدة وقائمة. كما أن إنكار السنة يهدم «الغيبيات»؛ فمعظم تفاصيل عذاب القبر والشفاعة والحوض لم ترد إلا في السنة الصحيحة، وبإنكارها ينهدم جزء أصيل من التصور الإيماني.

يقرر الشافعي تلازم الإيمانين بقوله: «فجعل كمال ابتداء الإيمان، الذي ما سواه تَبَع له: الإيمانَ بالله ورسوله. فلو آمن عبد به، ولم يؤمن برسوله: لم يقع عليه اسم كمال الإيمان أبداً، حتى يؤمن برسوله معه. وهكذا سَنَّ رسولُ الله في كل من امتحنه للإيمان[3]».

---

(١) انظر: الشافعي، الرسالة، ص (١٧٦).

(٢) الشافعي، الرسالة، ص٨٨.

(٣) الشافعي، الرسالة ، ص٧٣.

المطلب الرابع: نماذج تطبيقية توضح استحالة العمل بالقرآن دون السُنّة

لكـي يتضح وهن دعوى «الاكتفاء بالقرآن»، وضع الإمـام الشافعي ومحققو أهل العلم نماذج عملية تثبت أن القرآن الكريم جاء بـ «أصول الشرائع»، بينما تُركت «هندسة التنفيذ» لبيان الرسول ﷺ، ومن هذه النماذج:

١- نمـوذج الصـلاة (هيئةً وعَدداً): أمر الله عز وجل في محكـم تنزيله بـ «إقامة الصلاة»، لكننا لو فتشنا القرآن كله لن نجد جواباً لأسئلة بديهية: كم عدد الركعات؟ وماذا نقرأ فيها؟ وكيف يكـون الركوع والسجـود؟ إن استيعاب هذه التفاصـ لا يمكن إلا من خـلال قوله ﷺ: «صلوا كما رأيتمونـي أصلي»[(١)]؛ فبإنكار السنة ينهدم الركن الثاني من أركان الإسلام وتصبح الصلاة عبادة مجهولة الكيفية.

٢- نمـوذج الزكاة (أنصبـةً ومقادير): أمر القـرآن الكريم بإيتاء الـزكاة مجملاً، لكنه لم يحـدد «النصـاب» ولا المقدار الواجـب إخراجه. فجاء بيان الرسول ﷺ ليحـدد بدقة نسبة «ربع العُشـر» (٢,٥٪) على عروض التجـارة والذهب والفضة. وبدون هـذا التفصيل النبوي، يستحيل تطبيـق الركن الثالث من أركان الإسلام؛ إذ سيجهل المسلم متى تجب الزكاة في ماله وكم يخرج منها، مما يحول الفريضة المنضبطة إلى مجرد صدقة تقديرية تضيع معها حقوق الفقراء..

٣- نمـوذج تفصيـل أحكام البيـوع والمعاملات: أحـل الله «البيع» وحرم «الربـا» في القرآن بصفـة عامـة، لكن السنـة هي التي وضعـت «الخارطة التفصيليـة» لهذه القاعـدة؛ فبينت البيوع المنهـي عنهـا (كبيع الغرر، وبيع مـا لا يملك الإنسان)، وفصلت أنواع الربـا. وبدون هذه النماذج التطبيقيـة النبوية، يعم الفسـاد في المعاملات المالية، ويصبح النصـ القرآني عرضة لتأويلات التجار وأصحاب المصالح.

٤- نمـوذج المواريـث والوصية: رغم أن القرآن فصّل المواريث تفصيلاً دقيقاً، إلا أن السنة جـاءت بضوابـط حاكمة لا يستقيـم الإرث بدونها؛ مثل قاعدة «لا وصية لـوارث»[(٢)]، وقاعدة «ليس للقاتـل مـن الميراث شـيء». [(٣)]فلو أخذنا بظاهر القـرآن وحده دون هذه القيـود النبوية، لاختلت منظومة العدالة الاجتماعية والقانونية في توزيع التركات.

---

(١) البخاري، محمد بن إسماعيل (ت ٢٥٦هـ)، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه (الشهير بصحيح البخاري)، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، كتاب الأذان، باب الأذان للمسافر إذا كانوا جماعة والإقامة، رقم الحديث: (٦٣١، دار طوق النجاة - بيروت - ط١، ١٤٢٢هـ، (١٢٨/١).

(٢) ابن ماجة، محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجة، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، كتاب الوصايا، باب لا وصية لوارث، (٢/ ٩٠٥)، رقم (٢٧١٣)، وهو حديث صحيح.

(٣) المرجع السابق، كتاب الديات، باب القاتل لا يرث، (٢/ ٨٨٣)، رقم (٢٦٤٥)، وهو حديث صحيح.

خاتمة البحث

الحمـد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبعـد.. فبعد هذه الرحلة العلمية في رحاب الدفاع عن سنة رسول الله ﷺ، ومنهج الإمام الشافعي الأصولي، نخلص إلى النتائج الكلية الآتية:

أولاً: تـلازم الوحيين؛ إن السنة النبوية هي القسيم الثاني للوحي، والبيان النبوي المعصوم الـذي لا يستقيـم فهم القرآن ولا العمل به إلا من خلالـه. وقد أثبتت الدراسة أن من حاول الفصل بينهما فقد هدم أصلين عظيمين: كمال الشريعة، ووجوب اتباع رسول الله ﷺ.

ثانيـاً: عبقريـة المنهج الأصولي؛ تجلت قـوة الإمام الشافعي في وضعه لـ «ميزان الناقد»؛ حيـث استطاع بمنهجيته في «الرسالة» أن يحفـظ للسنة هيبتها، ويفند شبهات الطاعنين في خبر الواحد، مبيناً أن التوثيق العلمي الدقيق هو الحاكم على الرواية، لا الأهواء ولا الظنون.

ثالثـاً: الاستحالـة التطبيقيـة للإنـكار؛ تبين مـن خلال النمـاذج التطبيقية فـي العبادات والمعامـلات أن إنـكار السنة هو تعطيل عملي للديـن؛ فبدونها تصبح الصـلاة مجهولة، والزكاة مبهمة، والشريعة هيكلاً بلا روح، مما يفتح الباب للتأويلات العبثية التي تخرج الدين عن مقصده.

رابعاً: تهافت الشبهات المعاصرة؛ إن الشبهات المثارة حول السنة قديماً وحديثاً تفتقر إلى الأمانـة العلمية والدليل التاريخي، وقد أثبت البحث أن القواعد التي وضعها المتقدمون من علماء الأمة كفيلة برد كل دخيل وحماية بيضة الدين من تحريف الغالين.

ثانياً: التوصيات

بناءً على ما خلص إليه البحث من نتائج، تتقدم الباحثة بالتوصيات الآتية:

١- تأصيـل المنهـج الأصولـي: توصي الباحثة بضـرورة إدراج مادة «حجيـة السنة» كمساق مستقل ورئيس في الكليات الشرعية، مع التركيز على منهج الإمام الشافعي في الرد على الشبهات المعاصرة.

٢- تجديـد الخطـاب الدفاعـي: العمل علـى صياغة ردود علميـة معاصرة تفـكك «شبهات الرواية» بلغة تناسب الجيل الجديد، وتستخدم الأدوات الرقمية الحديثة لنشر الوعي بمكانة حبيب الله ﷺ.

٣- الدراسـات البينية: تحفيز الباحثين على إجراء دراسات تجمع بين علوم الحديث وعلوم المنطـق واللسانيات، لتعزيز الحصانة الفكرية ضد التيارات التي تحاول عزل النص القرآني عن بيانه النبوي.

٤- الموسوعـات الجامعـة: التوصيـة بإنشـاء «منصة رقميـة عالمية» تجمع جهـود العلماء السابقين والمعاصرين في تقرير حجية السنة، لتكون مرجعاً معيارياً يسهل الوصول إليه.

وختاما، فهذا جهدُ المقلِّ وبضاعةُ المسترشد، فإن كنتُ قد أصبتُ فذلك من فضل الله ومنِّه

وتوفيقه، وما كان فيه من خلل أو زلل فمن نفسي ومن الشيطان، واللهُ ورسوله منه براء. وأسأل الله العلـي القدير أن يجعل هذا العمـل خالصاً لوجهه الكريم، ونافعاً لطلبـة العلم، وزاداً لي يوم لقاء رسول الله ﷺ على الحوض..

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المراجع:

أولا: القرآن الكريم.

ثانيا: المصادر والمراجع العربية

أبو داود، سليمان بن الأشعث. سنن أبي داود. تحقيق: شعيب الأرنؤوط. دار الرسالة العالمية.

أبـوزيـد، نصر حامـد. مفهوم النصـ: دراسة في علوم القـرآن. المركـز الثقافي العربي، بيروت، ط٣، ١٩٩٦م.

أركـون، محمـد. تاريخية الفكـر العربي الإسلامـي. مركز الإنمـاء القومي، بيـروت، ط٢، ١٩٩٦م.

الأندلسي، علي بن أحمد بن حزم. الإحكام في أصول الأحكام. دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط١، ١٩٨٠م.

البخـاري، محمد بـن إسماعيل (ت ٢٥٦هـ)، الجامع المسنـد الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه المشهور بصحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢هـ.

الترمـذي، محمـد بـن عيسـى. سنن الترمـذي. تحقيـق: بشار عـواد معـروف. دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

ابـن الجوزي، عبد الرحمن بن علي. مناقب الإمام أحمـد. تحقيق: د. عبد الله التركي. دار هجر، القاهرة، ط٢، ١٩٨٨م.

الحاكم، محمد بن عبد الله. المستدرك على الصحيحين. دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٠م.

السيوطـي، جلال الدين. مفتـاح الجنة في الاحتجاج بالسنة. الجامعـة الإسلامية، المدينة المنورة، ط٣، ١٩٧٩م.

الشافعـي، محمد بـن إدريس. الرسالة. تحقيق: أحمد محمد شاكـر. مكتبة الحلبي، مصر، ط١، ١٩٤٠م.

شحرور، محمد. الكتاب والقرآن: قراءة معاصرة. دار الساقي، بيروت، ط١، ١٩٩٠م.

الشرفي، عبد المجيد. الإسلام بين الرسالة والتاريخ. دار الطليعة، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.

صدقـي، محمد توفيق. «الإسلام هو القرآن وحده» (مقال). مجلة المنار، القاهرة، المجلد التاسع، ١٩٠٦م.

الغروي، سيد عبد الماجد. إنكار السنة: تاريخه وطرقه ودوافعه. معهد الدراسات الحديثة.

فوزي، إبراهيم. تدوين السنة. دار رياض الريس، لندن، ط١، ١٩٩٤م.

القرطبي، يوسف بن عبد الله (ابن عبد البر). جامع بيان العلم وفضله. تحقيق: أبي الأشبال الزهيري. دار ابن الجوزي، السعودية، ط١، ١٩٩٤م.

ابـن كثير، إسماعيـل بن عمر. تفسيـر القرآن العظيـم. دار طيبة، المدينـة المنورة، ط٢، ١٩٩٩م.

ابـن ماجة، محمد بن يزيد القزويني. سنن ابن ماجة. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. دار إحياء الكتب العربية.

ثالثا: المواقع الإلكترونية والموسوعات

حـوار الثقافات: مادة عـن «عبد الله جكرالوي»، مسترجع مـن: [https://url-shortener.me/51KM].

ويكيبيديا: مادة عن «محمد توفيق صدقـي»، مسترجع من: [https://ar.wikipedia.org/wiki].